المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد(1976) السنة الثامنة - الاربعاء (1) كانون الاول 2010

اليـــوم في المدى

اعتصام لـ المدى في شارع المتنبي

تنظم المدى اعتصاما في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجمعة المصادف ٢٠١٠/١٢/٣ احتجاجا على الانتهاكات المتواصلة التي تمارسها الحكومات المحلية في بغداد والمحافظات الاخرى ضد الحريات العامة بالضد من ابسط القيم الديمقراطية.

والمدى في اعتصامها هذا، تدعو الفعاليات السياسية والثقافية والاعلامية ومنظمات المجتمع المدني الى المشاركة الناشطة في الاعتصام الذي سيكون باكورة انطلاقة حملة واسعة تنظمها المدى من اجل الدفاع عن الحريات العامة ومستقبل العراق الجديد.

تضامنوا مع حملة المدى "الحريات أولاً"

مجلس الوزراء يحيل المعضلة إلى طاولة الفرقاء

سياسيون: قرار تأجيل التعداد خاطئ وغير دستوري

بغداد/ هشام الركابي

قرر مجلس الوزراء تأجيل إجراء التعداد العام للسكان في موعده المقرر ٥ من الشهر الجاري بسبب وجود إشكاليات سياسية يقتضي حلها عبر الحوار مع الأطراف المتخوفة من إجراء التعداد.

وقال مصدر في مجلس الوزراء لـ"المدى" إن المجلس قرر تأجيل التعداد وفتح حوارات سياسية مع جميع الأطراف المتخوفة من إجراء التعداد وطمأنتهم بأن هذه العملية الإحصائية لا تستهدف أي مكون من مكونات الشعب، مضيفا أن رئيس الوزراء سيدعو جميع الأطراف الرافضة للتعداد للحوار والتوصل إلى اتفاق ينهي الخلاف الدائر ويساهم في إنجاح التعداد، مشيرا إلى أن الموعد الرسمي لإجراء التعداد سيحدد بعد انتهاء الحوارات السياسية الأسبوع المقبل.

وكانت وزارة التخطيط قد حددت الخامس من كانون الأول موعدا لإجراء التعداد العام للسكان واتخذت كامل الاستعدادات الفنية والإدارية لإجراء التعداد بشكل دقيق.

من جانبه وصف عضو التحالف الوطني وائل عبد اللطيف قرار التأجيل بـ"القرار الخاطئ".

وأوضح في تصريحات خص بها "المدى" أمس إن عملية تأجيل التعداد إجراء لا يصب في مصلحة الجميع لأنه لا يمكن لأي بلد أن يجهل عدد نفوس شعبه، مبينا أن هذا القرار خاطئ وعلى الحكومة أن تبادر بإجراء التعداد العام في موعده.

وذكر أن عملية التأجيل المتكرر تضع الحكومة في حرج كبير سيما وان وزارة التخطيط أنهت جميع التزاماتها لإنجاح التعداد.

في حين دعا عضو جبهة التوافق رشيد العزاوي الحكومة إلى الإسراع في إجراء التعداد.

وقال في تصريح خص به"المدى" إن إجراء التعداد أمر لا بد منه، لان التعداد ليس إجراء إحصاء للسكان فقط، بل كونها قضية مرتبطة بقضايا أخرى منها معرفة بيانات تفصيلية عن المجتمع، أبرزها نسب البطالة والأمية وحاجة البلاد للاعمار وللخدمات وغيرها.

وشدد العزاوي على ضرورة أن يجري فصل التعداد عن القضايا السياسية والخلافات المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، لان العملية هي عملية فنية بحتة وفي كل دول العالم تجري العمليات الإحصائية.

وتابع أن على القوى السياسية ألا تعارض إجراء التعداد لان مستقبل البلاد وتطوره وإنجاح عملية الإعمار والبناء متوقفة على الإحصاء العام للسكان.

إلى ذلك قال النائب عن كتلة التحالف الكردستاني محما خليل إن قرار الحكومة بتأجيل التعداد العام للسكان هو قرار غير مناسب وغير دستوري.

وأضاف في تصريح خص به"المدى" أن تغيير موعد إجراء التعداد هو بمثابة عدم احترام إرادة المواطن العراقي وحرمانه من الحصول على استحقاق قانوني وشرعي.

وذكر خليل أن ما يجري في البلاد من مشاكل وخلافات سببه عدم إجراء التعداد، مشيرا إلى أن التعداد سيوفر البيانات الدقيقة للحكومة والوزارات المعنية بشؤون المواطن خصوصا وزارة التجارة والتربية والتعليم بالإضافة إلى الإعمار والإسكان.

والقى النائب في البرلمان باللائمة على وزير التخطيط ووصفه بمهندس التأجيلات.

وكان من المقرر أن يجرى التعداد السكاني العام بالبلاد السنة الماضية، إلا أن العملية تأجلت، وحدد ٢٤ من تشرين الأول الماضي موعدا لإجراء التعداد إلا أنه تغير أيضا إلى الخامس من كانون الأول المقبل.

وكان آخر تعداد سكاني أجرته الحكومة لجميع محافظات العراق عدا إقليم كردستان في عام ١٩٩٧ وهو غير معتمد حاليا من الحكومة كونه أجري في ظروف غير سليمة، إذ تعتمد جميع الوزارات التعداد الذي أجري عام ١٩٥٧ فيما سيكون التعداد الذي تعتزم الوزارة أجراءه خلال هذا العام بديلاً عن تعداد ١٩٥٧ ليكون معتمداً في جميع المحافظات بالإضافة إلى إقليم كردستان.

مجموعة سيدة النجاة تقود إلى شبكة انتحاريين

بغداد تحبط محاولة تفجير "الفرنسية" ومؤسسات إعلامية وحكومية

متابعة/ المدى

أعلنت السلطات الأمنية إحباط سلسة هجمات تستهدف مقار دبلوماسية ومؤسسات حكومية وإعلامية.

ويبدو أن المجموعة الإرهابية التي القي القبض عليها في المنصور وشارع فلسطين منحت للأجهزة الأمنية معلومات مهمة تتعلق بأمكنة اختباء انتحاريين في بغداد.

وقال اللواء احمد أبو رغيف مدير الشؤون الداخلية والأمن في وزارة الداخلية لوكالة فرانس برس إن انتحاريا يقود سيارة مفخخة حاول تفجيرها قرب السفارة الفرنسية لكن القوات الأمنية تمكنت من ضبط السيارة واعتقال الانتحاري.

وأشار المسؤول إلى أن الانتحاري الذي اعتقل أمس الثلاثاء ينتمي إلى المجموعة "الإرهابية" المسؤولة عن الهجوم على كنيسة سيدة النجاة في بغداد الشهر الماضي.

وأعلن أبو رغيف أن السيارة المفخخة التي كانت تستهدف السفارة احتوت على أكثر من نصف طن من المواد المتفجرة.

وأوضح أن عملية إلقاء القبض على الانتحاري تمت وفقا لاعترافات ما يسمى بوالي بغداد والمجموعة من تنظيم القاعدة التي القي القبض عليها قبل أيام دلت على المكان التي كان يختبئ فيه الانتحاري"، مبينا أن "السيارة التي كانت ستستخدم في التفجير احتوت على أكثر من نصف طن من المتفجرات تم تصنيعها محليا".

إلى ذلك، كشف مصدر أمني مطلع على سير التحقيقات مع خلية القاعدة التي القي القبض عليها غربي بغداد عن أن الخلية كانت تخطط لشن هجمات بسيارات ملغمة على قناة العراقية، والفرات، والسومرية، وصحيفة الصباح.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لوكالة كردستان للأنباء إن"خلية القاعدة اعترفت بتخطيطها لاستهداف محطات إعلامية عراقية أبرزها قناة العراقية، والفرات، والسومرية، إضافة إلى صحيفة الصباح بواسطة سيارات ملغمة".

وأوضح المصدر أن "التحقيقات مع الخلية لا تزال متواصلة"، مبينا أن "عناصر الخلية يحصلون على الدعم المادي من جهات خارجية".

التفاصيل ص٢

كلام اليوم

المالكي والقرار المطلوب

انتهاكات فاضحة للحريات العامة ومحاصرة لها وتضييق على متنفساتها تمارسها الحكومات المحلية في بغداد والمحافظات أمام أنظار الحكومة الاتحادية ومجلس النواب دون أن يرف لهم جفن أو يعبروا ولو من بعيد، في أسوأ الاحتمالات، عن امتعاضهم من محاولات جر العراق إلى مرحلة القرو وسطية! وآخرها وليس أخيرها ما تفتقت عنه عقليات أعضاء مجلس محافظة بغداد من حس حضاري لتكتشف هذه العقليات أن نادي اتحاد أدباء العراق أكبر مثلبة، وان وجوده يشكل بؤرة للفساد والمفسدين، وان إغلاقه إنقاذ للعراقيين من "رذائله" وهكذا استطاع المجلس العتيد من أن يتوّج "انجازاته" الخدمية للمواطن البغدادي، من ماء وكهرباء وبيئة نقية وأمان وأدوية بانجاز الاعتداء الفاضح على تقليد تأريخي من تقاليد اتحاد الأدباء والثقافة العراقية معا.

ما لم يقدم عليه الدكتاتور صدام، أقدم عليه فرسان مجلس محافظة بغداد على مرأى ومسمع من كل القيادات السياسية العراقية التي تتبجح ليل نهار من أنها تسعى لبناء العراق الديمقراطي الجديد، والتي واجهت هذه الاعتداءات بالصمت المطبق أو عدم الاكتراث في أحسن الأحوال! وقبل هذا سكتت على قرارات غاية في معاداة الحريات العامة في فرض أجندة ضيقة وفق رؤية أحادية للحياة والمجتمع، وهي قرارات تقوّض من مصداقية دعوات بناء العراق الديمقراطي الجديد، فلا ديمقراطية من دون حريات شخصية وعامة تصونها وترعاها الأجهزة التنفيذية والتي هي صمام أمان الحفاظ على الأمن الاجتماعي والديمقراطي.

خطورة الموضوع لا تتعلق بقرار واحد وإنما بسياق وآلية تفكير تنتج مثل هذه القرارات المتخلفة، مثل فصل الإناث عن الذكور في المرحلة الابتدائية، أو منع تشري الجثة في إحدى كليات الطب في إحدى المحافظات لـ"أسباب" شرعية! إن خطورة الموضوع تكمن في الصمت الذي يصعب تفسيره منطقيا محميا بالصلاحيات للحكومات المحلية، في الوقت الذي من الممكن جدا بل والضروري خرق الدستور وركنه جانبا من اجل مناصب وكراس وتوافقات ،بل وحتى صفقات سياسية!

إن رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة المقبلة السيد المالكي مطالب أكثر من غيره، بفعل صلاحياته القانونية الواسعة، بان يكون في مستوى ثقة الجماهير التي انتخبته في الحفاظ على حرياتها الشخصية وصيانة الحريات العامة، بل وان يكون بمستوى ثقة الكثير من المثقفين العراقيين به باعتباره يسير في طريق بناء العراق الديمقراطي وثبات إقدامه في محاربة الإرهاب والميليشيات وعليه الآن أن يتمتع بالجرأة الكافية لان يلجم الاتجاهات المتطرفة في مؤسسات الدولة التي تحاول أن تفرض نفسها باعتبارها الشريحة الوحيدة في المجتمع العراقي وإنها صاحبة الحقيقة المطلقة في الحياة، وان على الآخرين، كل الآخرين، أن يسيروا خلف أولي الأمر منهم حتى يوم القيامة!

هذه العقلية لن تنتج لنا عراقا جديدا ديمقراطيا و حضاريا!

هذه العقلية لن تنتج لنا إلا دكتاتوريات صغيرة بائسة ومشوهة لكنها أكثر شراسة وتخلفا من دكتاتوريات الجنرالات!

إن القوى الليبرالية والديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني والقوى الدينية ورجال الدين مدعوون جميعا إلى حماية العراق الجديد من الإرهاب، ومن وجوهه الأخرى المتمثلة بالفساد المالي ومن التيارات المتطرفة التي تلبس عباءات الحملان وهي تسعى إلى أهدافها المخالفة للدستور الذي يؤكد على الحريات العامة وحقوق الإنسان.

الأمم المتحدة: المتطرفون في العراق يقصون المرأة إلى المنازل

متابعة/ المدى

قال تقرير جديد لشبكة ايرين الإنسانية إن التمثيل السياسي للمرأة في العراق الذي يشهد تحسناً ملحوظاً مع ما تعانيه النساء من استضعاف على نطاق أوسع بدأ يتناقص، مثلما يتضح من استمرار العنف المنزلي والزواج المبكر، وفقاً لتقرير جديد صادر عن وحدة تحليل المعلومات بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن النساء قد يشغلن ٢٥ بالمئة من مقاعد البرلمان العراقي، إلا أن واحدة من كل خمس نساء بين سن ١٥ و٤٩ عاماً تعاني من العنف الجسدي على يد زوجها.

وتشير الأدلة السردية إلى أن"العديد من النساء يتعرضن للاختطاف، "كما لا يزال ختان الإناث شائعاً"، حسب التقرير.

وفي هذا السياق، قالت الصحفية إيمان خماس، لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن"أوضاع العديد من النساء والفتيات العراقيات أسوأ مما يمكن أن تصفه الكلمات".وأضافت متحدثة عن نفسها:"لقد كنت فيما قبل صحفية أما الآن فأنا لا شيء".

وأوضحت خماس أن هناك مناخاً سياسياً مبطناً يشجع التعصب الذي يضر بالمرأة على نحو متزايد، مشيرة إلى أنها أجبرت على الفرار من العراق بعد تلقيها تهديدات بالقتل أوقفتها فعلياً عن العمل، مثلما حصل للآلاف من العراقيات الأخريات. وتعيش خماس حالياً في إسبانيا.

التفاصيل ص٢

مواطن يشتري الزهور في بغداد .. عدسة ادهم يوسف

فوضى آليات التنقيط تعيق الاتفاق على حقائب الوزارات

بغداد/ اياس حسام الساموك

تضاربت الأنباء الصحفية حول حسم الكتل السياسية لآلية النقاط خلال حوارات توزيع الحقائب الوزارية.

وقال عضو الكتلة الصدرية النائب عن التحالف الوطني نصار الربيعي إن المباحثات بين الكتل السياسية بشأن توزيع النقاط لازالت مستمرة، وإنها وصلت إلى درجة متقدمة، لافتا إلى أن مسألة رفع الرئاسات من نظام التنقيط أو الإبقاء عليها لا يعد مشكلة بين الفرقاء السياسيين.

وزاد الربيعي في تصريح خص به المدى أمس الثلاثاء إذا استثنيت الرئاسات من النقاط، فأن التحالف الوطني سيبقى على حصته ألا وهي النصف في التشكيلة الوزارية بالنظر لما لديه من مقاعد داخل البرلمان.

بيد أن القيادي في التحالف الكردستاني نجم الدين كريم أكد وفي حديث لـ"المدى" وجود توجه نجو إلغاء مسألة النقاط في الرئاسات وتوزيع الوزارات.

وأوضح كريم أن من المحتمل عدم تطبيق ما تم اعتماده في توزيع الوزارات خلال انتخابات ٢٠٠٥ ولا حتى آلية النقاط التي كثيرا ما تحدثت عنها وسائل الإعلام، منوها إلى أن هنالك أكثر من معيار يمكن الاستناد عليه، فقد يكون وفق المعيار القومي، أو نسبة عدد المقاعد لكل كتلة داخل البرلمان مع مراعاة بعض الاعتبارات كالقومية الكردية كونها القومية الثانية في العراق.

من جانبها، أكدت عضو القائمة العراقية عالية نصيف لـ"المدى" أن هناك خلافات بشأن آلية النقاط في توزيع المناصب مابين الكتل السياسية، مبينا أن رأيا يقول بان النقاط وفق الأصوات في حين يذهب رأي آخر إلى أن النقاط تحسب على المقاعد، الأمر الذي انعكس سلبا على الحراك السياسي في البلد، سيما الكتلة المكلفة بتشكيل الوزارة، موضحة أن هنالك شبه اتفاق سياسي على استثناء المناصب الرئاسية من احتساب النقاط.

ومازالت المفاضلة بين الوزارات الخدمية والسيادية محط جدل بين الكتل، إذ أن الوزارات السيادية تعكس الثقل السياسي للكتل فيما اختيار الوزارات الخدمية يتيح لها الحصول على وزارات أكثر كما أنها أكثر صلة بتلبية الخدمات الضرورية للمواطنين، الأمر الذي يعزز من الرصيد الجماهيري للأحزاب التي تتولى تلك الوزارات في حال نجاحها في تقديم الخدمات.

التفاصيل ص٣

عمل الخبراء ينتعش في الصحراء الغربية

الجفاف يزيح اللثام عن ٤٠٠ موقع أثري في الرمادي

متابعة/ المدى

رجحت المديرية العامة لآثار محافظة الانبار أن المحافظة تحتوي على ٤٠٠ موقع اثري، مؤكدة في الوقت نفسه أن العمل جار للتنقيب عن أماكنها والمنتشرة في معظم أنحاء المحافظة.

وقال مصدر مسؤول في المديرية للوكالة الإخبارية للأنباء أن بداية العام الجاري شهدت اكتشاف مدينة أثرية في قضاء حديثة التابع للمحافظة عقب انحسار مستوى مياه نهر الفرات في المدينة وانخفاض بحيرة حديثة قرب موقع السد المقام هناك.

وأضاف أن انخفاض مستوى بحيرة حديثة خلال العقود الأربعة الماضية والمقامة عليها سدة حديثة وانجرافها أدى إلى ظهور مدينة أثرية وأوان فخارية متنوعة بالإضافة إلى شخوصٍ ومبان كانت مطمورة بسبب المياه وظهرت نتيجة لانحسار المياه عنها وانجراف التربة.

وبين أن الأنبار كانت ممراً بين دول الشرق والغرب ورابطا بينهما وكذلك الممالك القديمة، مبيناً أن هنالك العديد من الآثار بالمحافظة وان الجهود جارية للتنقيب عن أماكنها بصورة مستمرة كونها منتشرة في معظم ارجائها والتي بلغت أكثر من ٤٠٠ موقع أثري.

ويواجه قطاع الآثار في العراق عدداً من التحديات أبرزها تعرض العديد من المتاحف والمواقع الأثرية إلى التدمير والنهب عقب سقوط نظام صدام وفقدان نسبة مهمة من الآثار العراقية وعدم إعادة التأهيل والإعمار لمعظم هذه المواقع لحد الآن وضعف حماية المواقع الأثرية واستمرار تعرضها على التجاوزات، إضافة إلى ارتفاع مناسيب المياه الجوفية من مشاريع الري والصرف الصحي القريبة منها.

مفاوضات النووي الإيراني تستأنف بعد عام من توقفها

طهران/ أ. ف. ب

تستأنف الأسبوع المقبل المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران في جنيف حول برنامج طهران النووي المثير للجدل الذي لا تعتزم إيران وقفه بأي شكل من الأشكال، وذلك بعد أكثر من سنة على التوقف وفرض سلسلة جديدة من العقوبات الدولية.وصدر الإعلان أمس الثلاثاء عن مكتب وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون وسيطة القوى الكبرى في هذا الملف.وقال ناطق باسمها لوكالة فرانس برس "تلقينا حتى الآن ردا من السلطات الإيرانية قالت فيه إن الدكتور سعيد جليلي (المفاوض الإيراني في الملف النووي) وافق على اقتراح كاثرين اشتون عقد اجتماع في جنيف".وأضاف أن "المحادثات بين كاثرين اشتون ممثلة مجموعة ٣+٣ والدكتور جليلي ستجري الاثنين والثلاثاء من الأسبوع المقبل في جنيف".

تراخيص النفط لم تشغل سوى ٥٠٠ موظف حتى اليوم

عن: أفكار حول العراق
ترجمة: عمار كاظم محمد

حينما وقع وزير النفط حسين الشهرستاني عقود النفط مع الشركات الأجنبية في عام ٢٠٠٩ وعد بتوفير ١٠ آلاف فرصة عمل للعراقيين.

الآن بدأت هذه الشركات العمل في جنوب العراق لكنها لحد الآن لم يعرف فيما إذا كان العديد من الناس سيجدون وظائف فيها.

الشركة الهولندية الملكية وشركة النفط البريطانية PB وشركة النفط الصينية الوطنية وشركة بترومان بدأت جميعها العمل في محافظة البصرة.

شركة شل وشركة بترومان الماليزية فازت بعقد حقل مجنون الذي يحتوي على ١٢,٥٨ مليار برميل من الاحتياطيات بينما شركات PB وCNPC حاولوا بنجاح على حقل الرميلة الذي يحتوي على احتياطيات تبلغ ٧,٣ مليار برميل ولديهم سبع آلات تقوم بحفر آبار جديدة وتريد حفر ٤٠ بئرا أخرى في نهاية العام، وقد قاموا ببناء مجمع جديد في الرميلة لإسكان المئات من مستخدميهم وكنتيجة لذلك فان شركة نفط الجنوب الحكومية التي تعمل مع الشركتين المذكورتين وظفت خمسمئة عامل جديد، كما أن الشركة أرسلت بطلب ١٠٠ مدير جديد معظمهم من العراقيين المغتربين حيث تم توقيع العقود خلال السنة الماضية التي تطلب أن يتم الاستثمار الأجنبي وتدريب المستخدمين العراقيين الجدد حيث يفتقد العراق للمدراء والمشرفين والمهندسين.

لكن هناك مشكلتين على أية حال منذ أن بدأت شركتا PB وCNPC بالحاجة إلى عمال، يبدو أنهم الآن يريدون استخدام موظفيهم من الأجانب كون العراق لا يمتلك العدد الكافي منهم كما أن الصناعة النفطية ليست استثمارا بالنسبة للعمال في أحسن الأحوال وهو ما يجعل الكثير من فرص العمل متوفرة من تلك العقود.

إذا كان العراق يبحث عن الوظائف فان عليه بدلا عن ذلك، أن يأمل في خلق عمل فان العمل في العراق يتطلب كميات ضخمة من التحسينات في البنية التحتية مثل الطرق الجديدة ومحطات الكهرباء ووسائل خزن النفط وخزانات الماء وخطوط الأنابيب وتأهيل وتوسيع الموانئ، وقد أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بان مثل هذا البناء يمكن أن يؤدي إلى توفير ١,٣ مليون وظيفة وهذه العقود ستتطلب ٨٥ ٪ من العمال من العراقيين.

الحكومة في هذه الحال تأمل فقط هذا النوع من التطور حيث تعاني البلاد من نسبة عالية من البطالة خصوصا بين فئة الشباب حيث ٥٧ ٪ من الشباب ما بين ١٥-٢٩ سنة لا تتوفر لديه وظيفة وليس هذا فحسب بل أن ٢٤٠ ألف شخص يدخلون سنويا في سن العمل كل عام.